التحليل المكاني لظاهرة الطلاق في قضاء الهاشمية

م.د علي محسن كامل جعفر
مديرية تربية بابل
Alimk0574@gmail.com

م. د زهراء مهدي عبد الرضا العبادي
جامعة القادسية/ كلية الآداب
Zahraa.abdalrida@qu.edu.iq

تاريخ أستلام البحث : ٢٠٢٠/٦/٢٠

تاريخ قبول النشر : ٢٠٢٠/٧/٢٥

الملخص

يعد الطلاق من الظواهر الاجتماعية المؤثرة في حياة الأفراد والأسر والمجتمعات، أذ يؤدي الى تفكك الأسر والبغضاء وتسرب الأطفال والأثار النفسية والاجتماعية والسلوك المنحرف وما الى ذلك ، فضلاً عن أنخفاض معدلات الخصوبة وتحجيم النمو السكاني ، وانخفاض هذه الظاهرة في المجتمعات يدل على الرفاه الاقتصادي والاجتماعي الذي تمتاز به ، أضافة الى الأسباب الدينية التي لها دور في الحد من ظاهرة الطلاق .

يتمثل هدف البحث بالوقوف على مستوى التباين المكاني والزماني لظاهرة الطلاق في قضاء الهاشمية ، فضلاً عن معرفة أهم العوامل والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي كان لها الدور المباشر في تباين ظاهرة الطلاق ووضع الحلول المناسبة للتقليل من حجم وأثار هذه الظاهرة ، وقسمت الدراسة الى عدة مواضيع ، أشتمل المبحث الاول على التوزيع الجغرافي لظاهرة الطلاق بحسب الوحدات الإدارية ، في حين خصص المبحث الثاني لدراسة المعلومات التي تتعلق بالمطلقين وتشمل التصنيف حسب البيئة وحسب الحالة الاقتصادية والتعليمية .

وقد أظهرت الدراسة وجود تباين في توزيع حالات الطلاق بحسب الوحدات الإدارية لقضاء الهاشمية أذ احتلت ناحية القاسم المرتبة الأولى أذ سجلت ١٨ حالة طلاق في حين سجلت أقل حالات طلاق في ناحيتي الهاشمية والطليعة أذ سجلتا (9,10) حالة طلاق على التوالي .

كما أظهرت الدراسة ارتباط حالة الطلاق بالعديد من العوامل منها العامل الاقتصادي ونوع السكن والحالة التعليمية ومدة الحياة الزوجية .

الكلمات المفتاحية: التوافق الزوجي، النمو السكاني، الزواج، الطلاق

Spatial analysis of the phenomenon of divorce in the Hashemite district

Ali Mohsin Kamil Jaafar
Babil Education Directorate
Alimk0574@gmail.com

Zahraa Mahdy Abdul-Ridha Al-Ibady
College of Arts- university of AL-Qadisiyah
Zahraa.abdalrida@qu.edu.iq

Date received: 20/6/2020
Acceptance date: 25/6/2020

Abstract:

Divorce considers as social phenomenons that could be affected in individuals, families and communities lifes , that leads to families break up , hostility , dropout children , psychological and social effects and the obliaue behavior and so on , more over that the decrease of fertility and sizing population growth , decveasing this phenomenon in the societies shows the economic and social wellness that distinguishes them , additionally to religious reasons which have avole to limit divorce phenomenon . The goal (aim) of this research is symbolizing to deal with the level of spatial and temporally disparate for divorce phenomenon in Al-Hashimiya district , Moreover to know the most important social and economic vaviables and factors which have the direct role in divorce phenomenon disparate and to find suitable solutions for lessening of the size and effects of this phenomenon , the study has been classified in to many subjects , the first chapter has contained the geographic distributing of divorce phenomenon according to a dministrative modules , the second chapter is earmarked to study in formation which concerning divorced and contain the classification according to environment , educational and economic state.
The study has shown that there is adisparate in distribution of divorce cases according to the a dministrative modules for Al-Hashimiya district , Al-Qasim district is figured the first category that recorded (18)eighteen divorce cases , whereas Al-Hashimiya and Al-Taliaa districts have recorded less (fewer) divorce cases (9,10)divorce cases consecutively .As the study has shown the divorce cases correlation with many factors such as the economic factor , the type of habitation , the educational level and the duration of wife lines life.

Key word: Marital Adjustment, population growth, Marriage, Divorce

المقدمة :

لا يوجد طلاق الا ويسبقه زواج وهو سنة الله في خلقه ، وقد شجع الدين الإسلامي وجميع الاديان السماوية الاخرى على الزواج وذكر فوائده فهو الاساس لتكوين الاسرة خاصة والمجتمع عامة .

وتعد ظاهرة الطلاق من الظواهر السكانية ذات العلاقة بالتركيب الزواجي فهي نتيجة لتظافر مجموعة من العوامل المشتركة فيما بينها ومنها الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والصحية ، أذ تتفاعل هذه العوامل وتؤثر بعضها مع بعض ، أذ تمثل الأثار الديموغرافية بانخفاض معدلات الخصوبة وتحجيم النمو السكاني .

تمثلت مشكلة البحث الرئيسة بـــ (هل هناك تباين مكاني وزماني لظاهرة الطلاق في قضاء الهاشمية ؟)

أما المشكلات الفرعية التي انبثقت من المشكلة الرئيسة هي :ـــ

١ـــ ما هو حجم ظاهرة الطلاق في قضاء الهاشمية؟

٢ـــ هل يوجد تباين على مستوى الوحدات الادارية لظاهرة الطلاق؟

٣ـــ ماهي الأسباب المؤدية الى الطلاق ؟

٤ـــ ماهي الأثار الناجمة عن الطلاق؟

وقد أفترض البحث بوجود تبايناً مكانياً وزمانياً في عدد حالات الطلاق المسجلة في قضاء الهاشمية .

أما الفروض الفرعية فتمثلت بالاتي

١- هناك تباين في حالات الطلاق المسجلة من حيث الحجم والتوزيع الجغرافي على مستوى الوحدات الادارية .
٢- هناك تباين في تأثير المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية للمطلقين وأنعكس ذلك في تباين عدد حالات الطلاق في قضاء الهاشمية .

مبررات الدراسة

أن أغلب الدراسات التي تناولت حالات الطلاق لم تسلط الضوء على سجلات المحاكم والاحوال الشخصية وهو ما أعتمد في هذا البحث ، بل اعتمدت على نتائج التعداد السكاني واستمارة الاستبيان فقط .

الحدود المكانية والزمانية للدراسة

تتمثل حدود البحث المكانية بقضاء الهاشمية ، وهو أحد الأقضية التابعة الى محافظة بابل ، إذ تمتد منطقة الدراسة بين دائرتي عرض(٣٠ ،٣٢°) و(٠٠ ـ ٣٢°) شمالاً، وخطي طول (٣٠ ، ٤٤°) و(٤٥°) شرقاً.

وتتألف من أربع نواحي أداريه هي (ناحية المدحتية ، ناحية القاسم ، ناحية الشوملي ، ناحية الطليعة ، مركز قضاء الهاشمية خريطة (١).

أما الحدود الزمانية فتشمل دراسة التباين المكاني لظاهرة الطلاق في قضاء الهاشمية لعام ٢٠١٦ .

أما مصادر البحث

تم الاعتماد على البيانات والإحصاءات الرسمية التي وفرتها وزارة العدل موزعة جغرافياً على الوحدات الادارية لقضاء الهاشمية لعامي ٢٠٠٨و٢٠١٦ وايضا الاعتماد على الدراسة الميدانية .

أما المعلومات التي لم تتوفر عنها بيانات فقد تم الحصول عليها من خلال الدراسة الميدانية ، وبما أن حالات الطلاق المسجلة في المحافظة لعام٢٠١٦ بلغت٦٤حالة فقد اختار الباحثان عينة بلغت ١٠ حالة طلاق أي بنسبة ١٥،٦% من أجمالي حالات الطلاق موزعة على الوحدات الادارية لقضاء الهاشمية .

أما منهج البحث فقد تم الاعتماد على المنهج الاحصائي التحليلي الوصفي لقياس مستوى التباين في ظاهرة الطلاق بين الوحدات الادارية وقد أشتمل البحث على جملة من الجداول والخرائط والاشكال البيانية التي توضح التباينات في نسبة الطلاق في منطقة الدراسة.

خريطة (١)التقسيمات الادارية لقضاء الهاشمية

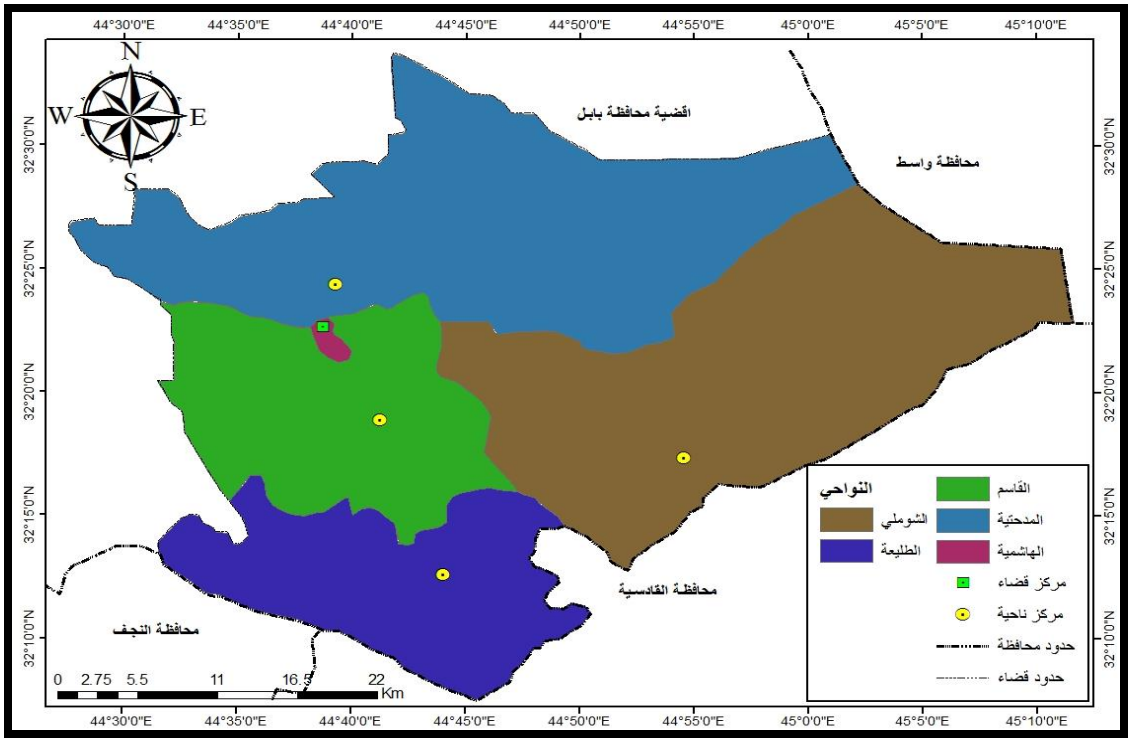

المصدر: المديرية العامة للمساحة ، الخريطة الادارية لمحافظة بابل بمقياس ١/٢٥٠٠٠ ، لعام ٢٠١٠.

أما هيكلية البحث، أشتمل المبحث الاول على التوزيع الجغرافي لظاهرة الطلاق بحسب الوحدات الإدارية ، في حين خصص المبحث الثاني لدراسة المعلومات التي تتعلق بالمطلقين وتشمل التصنيف حسب البيئة وحسب الحالة الاقتصادية والتعليمية .

وأنتهى البحث بخاتمة تضمنت أهم الاستنتاجات والتوصيات وقائمة المصادر والمراجع .

المبحث الاول :

البعد الزمني لتطور ظاهرة الطلاق في قضاء الهاشمية

يتضح من الجدول (١) ازدياد حالات الطلاق خلال مدة الدراسة البالغة ٩ سنوات من (٥١) حالة عام ٢٠٠٨ الى(٦٤) حالة عام ٢٠١٦ أي أن الزيادة بلغت ١٣ حالة طلاق .

واتضح أن أعداد ونسب ظاهرة الطلاق لم تكن متساوية في جميع الوحدات الادارية للمحافظة ، أذ بلغ الحد الأعلى في ناحية القاسم أذ ازدادت حالات الطلاق فيها من ١٤حالة عام٢٠٠٨ لتبلغ ١٨حالةعام ٢٠١٦والحال ينطبق على ناحيتيّ الشوملي والمدحتية أذ سجلت حالات الطلاق (10,12)على التوالي في عام ٢٠٠٨، في حين ارتفعت حالات الطلاق فيهما عام ٢٠١٦ لتسجل (13,14)حالة طلاق ، وهناك بعض الوحدات الإدارية أشارت الى أنخفاض حالات الطلاق مقارنة بالوحدات الإدارية الأخرى متمثلة بناحيتي الهاشمية والطليعة أذ سجلتا في عام ٢٠٠٨ (7,8) حالة طلاق لكل منهما على التوالي ، في حين سجلتا لعام ٢٠١٦ (9,10) حالة طلاق على التوالي .

التوزيع العددي والنسبي لحالات الطلاق في قضاء الهاشمية

يتضح من جدول (١) أن ناحية القاسم قد أحتلت المرتبة الأولى من حيث التوزيع العددي والنسبي في حالات الطلاق المسجلة لعام ٢٠٠٨ أذ بلغت ١٤ حالة ، أي بنسبة ٢٧،٥% من أجمالي حالات الطلاق في قضاء الهاشمية ، علماً أن ناحية القاسم أحتلت المرتبة الأولى أيضا لعام ٢٠١٦،اذ بلغت(٢٨,١) حالة طلاق وبنسبة٢٨،١% من أجمالي حالات الطلاق عام ٢٠١٦ ويرجع سبب الارتفاع الى اتساع النطاق الحضري في المركز وما يتبعها من تعقيدات ، وان أكثر حالات الطلاق تسجل في المحاكم الرسمية .

وجاءت ناحية الشوملي بالمرتبة الثانية لعام ٢٠١٦ أذ سجلت ١٤ حالة طلاق بنسبة ٢١،٩% وكان نصيب ناحية المدحتية المرتبة الثالثة حسب حالات الطلاق المسجلة لعام ٢٠١٦ ، في حين جاء مركز قضاء الهاشمية بالمرتبة الرابعة بحسب حالات الطلاق المسجلة لعام ٢٠١٦ أذ سجلت ١٠ حالة طلاق بنسبة ١٥،٦% وكان نصيب ناحية الطليعة المرتبة الأخيرة بحسب حالات الطلاق المسجلة لعام ٢٠١٦ أذ سجلت (٩) حالة طلاق فقط بنسبة ١٤،١% من حالات الطلاق المسجلة في قضاء الهاشمية .

وفي ضوء نسب الطلاق المسجلة لعامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٦ ، كما موضح من الخريطتين (٢و٣):

١ــ المستوى الاول (اقل من ١٨,٣ %) ويضم هذا المستوى ناحيتين في عام ٢٠٠٨ هما مركز قضاء الهاشمية وناحية الطليعة أذ سجلا نسب (١٥,٧ و١٣,٧ %) على التوالي ، من أجمالي حالات الطلاق في قضاء الهاشمية .

في حين ظهرت نفس المناطق ضمن هذا المستوى في عام ٢٠١٦ أذ بلغت نسبهما (١٥,٦ و١٤,١ %)على التوالي وسجلتا هاتين الناحيتين ٢٩,٧ % من أجمالي حالات الطلاق في قضاء الهاشمية .

٢ــ المستوى الثاني (١٨,٣ ــــــ٢٢,٩ %) ويضم هذا المستوى في عام ٢٠٠٨ ناحية المدحتية أذ سجلت نسبة (١٩,٦%) من أجمالي حالات الطلاق في قضاء الهاشمية .

في حين ظهرت ناحيتيّ المدحتية والشوملي ضمن هذا المستوى في عام ٢٠١٦ أذ بلغت نسبهما (٢٠,٣ و٢١,٩ %)على التوالي وسجلتا هاتين الناحيتين ٤٢،٢ % من أجمالي حالات الطلاق في قضاء الهاشمية .

٣ــ المستوى الثالث (اكثر من ٢٢,٩ %) ويضم هذا المستوى ناحيتين في عام ٢٠٠٨ هما ناحيتي الشوملي والقاسم أذ سجلتا نسب (٢٣,٥ و٢٧,٥ %) من

جدول (١)أعداد ونسب حالات الطلاق في قضاء الهاشمية لعامي ٢٠٠٨ و٢٠١٦

ت	الوحدات الادارية	٢٠٠٨		٢٠١٦	
		مجموع حالات الطلاق	%	مجموع حالات الطلاق	%
١	.ن الهاشمية	٨	١٥،٧	١٠	١٥،٦
٢	ن. القاسم	١٤	٢٧،٥	١٨	٢٨،١
٣	ن. المدحتية	١٠	١٩،٦	١٣	٢٠،٣
٤	ن. الشوملي	١٢	٢٣،٥	١٤	٢١،٩
٥	ن. الطليعة	٧	١٣،٧	٩	١٤،١
٦	المجموع	٥١	١٠٠	٦٤	١٠٠

المصدر :ــ جمهورية العراق ، وزارة العدل ، محكمة الأحوال الشخصية في الوحدات الإدارية لقضاء الهاشمية ،بيانات غير منشورة لعام ٢٠١٦.

أجمالي حالات الطلاق ، وسجلتا هاتين الناحيتين ٥١ % من أجمالي حالات الطلاق في قضاء الهاشمية ، في حين ظهرت ضمن هذا المستوى في عام ٢٠١٦ ناحية القاسم فقط أذ بلغت نسبتها (٢٨،١ %) من أجمالي حالات الطلاق في قضاء الهاشمية .

معدل الطلاق الخام

وهو من أبسط مقاييس الطلاق وأكثرها استعمالاً كونه يدل على وقائع الطلاق الى إجمالي عدد السكان في مدة زمنية معينة ، ومن عيوب هذا المعدل أنه يحسب عدد حالات الطلاق وليس عدد المطلقين ، وهذا لا ينسجم مع عدد السكان أفرادا كون حالة الطلاق لها شخصان وضمن الفئات التي تتعدى سن الخامسة عشرا أو اقل قليلا.(١)

ويبين جدول (٢) معدل الطلاق الخام من خلال قسمة عدد حالات الطلاق على إجمالي السكان وضرب الناتج في الف ، ومنه أتضح تباين في معدل الطلاق الخام بين الوحدات الإدارية لقضاء الهاشمية ويمكن تقسيمها الى فئات وكما يتضح من خريطة (٣) :

١ـــ المستوى الاول :ـــ(اقل من ٠،١٥) ويتمثل هذا المستوى في ناحيتي المدحتية والقاسم أذ بلغت معدلات الطلاق الخام فيهما (٠،٠٩ و ٠،٠١١)بالألف على التوالي.

خريطة (٢)التباين المكاني لحالات الطلاق في قضاء الهاشمية لعام ٢٠٠٨

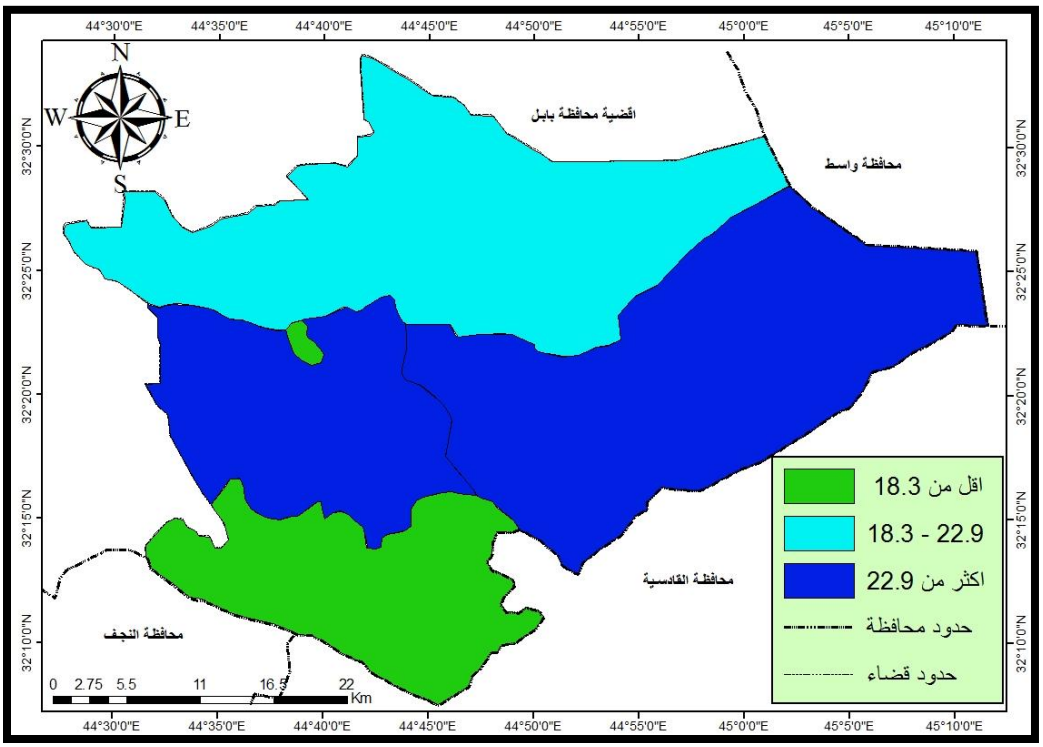

المصدر:ـــ الباحثان بالاعتماد على جدول (١).

٢ــــ المستوى الثاني :ــــ (٠،١٦ ــــــ ٠،٢١) ويقتصر هذا المستوى على ناحية الشوملي أذ بلغ معدلات الطلاق الخام فيها ٠،١٦ بالألف.

٣ ــــ المستوى الثالث :ــــ (اكثر من ٠،٢١) وتنطوي تحت هذه الفئة ناحيتي الطليعة ومركز قضاء الهاشمية أذ بلغت معدلات الطلاق الخام فيهما(٠،٢٣ و٠،٢٧) بالألف.

خريطة (٣) التباين المكاني لحالات الطلاق في قضاء الهاشمية لعام ٢٠١٦

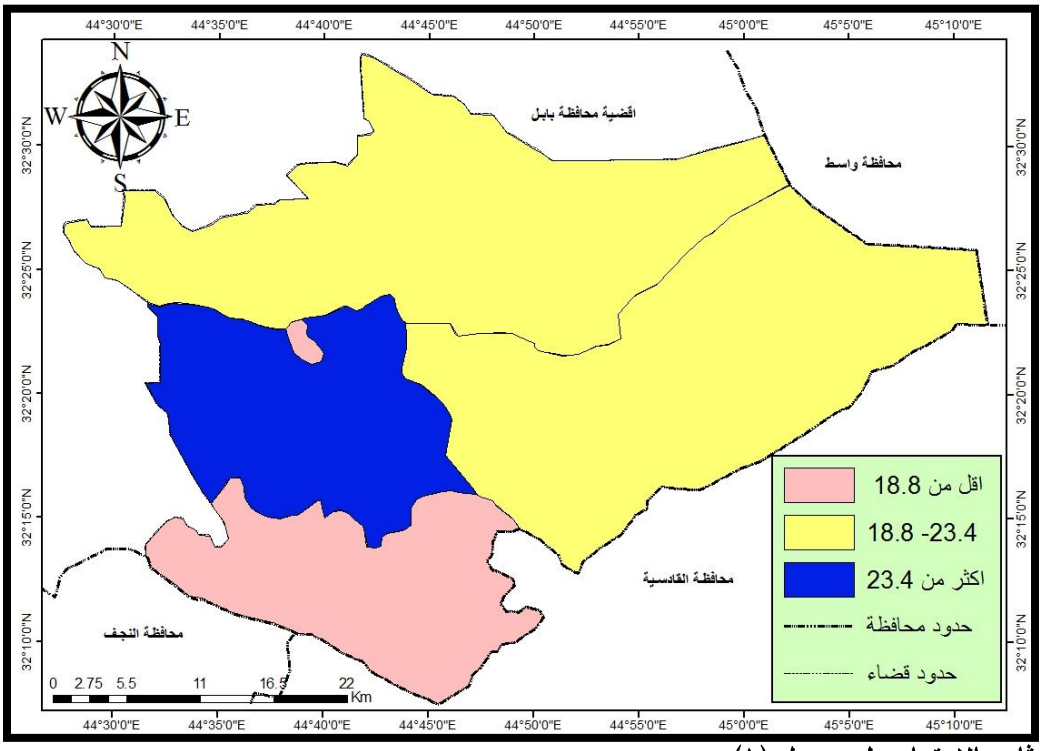

المصدر:ــــ الباحثان بالاعتماد على جدول (١) .

جدول (٢) معدل الطلاق الخام في قضاء الهاشمية بحسب الوحدات الادارية لعام ٢٠١٦

ت	الوحدات الادارية	إجمالي السكان	معدل الطلاق الخام (بالألف)
١	ن. الهاشمية	٣٦٠٢٣	٠،٢٧
٢	ن. القاسم	١٦١٣٠٧	٠،١١
٣	ن. المدحتية	١٣٧٦٩٨	٠،٠٩
٤	ن. الشوملي	٨٨٦٣٦	٠،١٦
٥	ن. الطليعة	٣٩٥٦٨	٠،٢٣
	المجموع	٤٦٣٢٣٢	٠،٨٦

المصدر :ـ حسابات الباحثان بالاعتماد على :جدول (١) و وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية احصاء بابل ، تقديرات السكان لسنة ٢٠١٦.

المبحث الثاني :

التوزيع العددي والنسبي بحسب البيئة

يظهر من جدول (٣) أن نسب الطلاق تنخفض في ريف قضاء الهاشمية لتصل الى ٤٥،٣ % بينما سجلت حالات الطلاق ٥٤،٧% في حضر قضاء الهاشمية من حالات الطلاق لعام ٢٠١٦ ، ويرجع سبب أنخفاض أعداد ونسب حالات الطلاق في ريف قضاء الهاشمية مقارنة بالحضر لما يسود في الريف من قيم وتقاليد على العكس من تقاليد السكان في المدينة ، ايضا أن حالات الطلاق لا تسجل في المحاكم في الاغلب وانما يقتصرون على الطلاق العرفي ، فضلاً عن انتشار ظاهرة زواج الاقارب وبالتالي ابتعادهم عن الطلاق للحفاظ على تماسك الاسر وبالتالي ابتعادهم عن الطلاق في الريف.

خريطة (٤)التباين المكاني لمعدل الطلاق الخام في قضاء الهاشمية بحسب الوحدات الادارية لعام ٢٠١٦

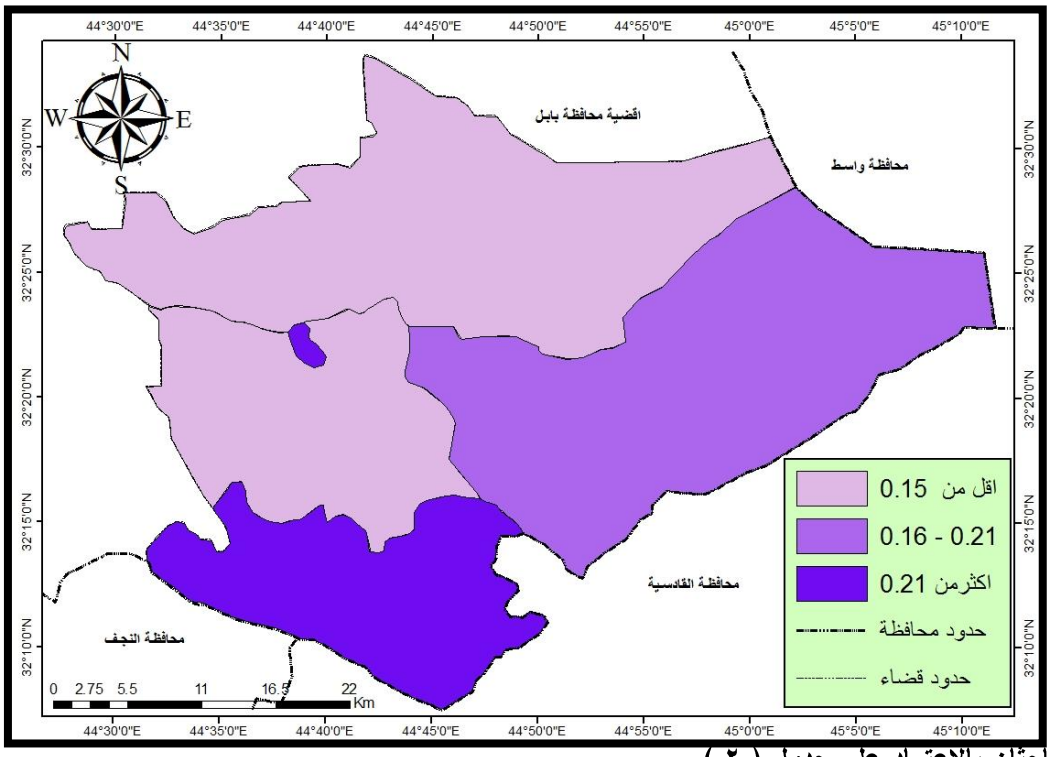

المصدر :ـــ الباحثان بالاعتماد على جدول (٢).

ويظهر من الجدول المشار اليه في أعلاه أن أعلى حالات الطلاق المسجلة في المدينة كانت من نصيب مركز قضاء الهاشمية أذ بلغت ١٠ حالات طلاق بنسبة ١٠٠%تليها ناحية الشوملي وناحية القاسم أذ بلغت (٨ و٧)حالة طلاق لكل منهما على التوالي وبنسب (٥٧،١ و ٣٨،٩ %)على التوالي، في حين سجلت ناحية المدحتية ٦ حالات طلاق بنسبة ٤٦،٢ % في حين سجلت اقل حالات طلاق في ناحية الطليعة أذ بلغت ٤ حالة طلاق وبنسبة ٤٤،٤%.

جدول (٣)التوزيع العددي والنسبي لحالات الطلاق حسب البيئة في قضاء الهاشمية وحسب الوحدات الادارية لعام ٢٠١٦

الوحدات الادارية	حضر	%	ريف	%	المجموع	الاجمالي %
ن. الهاشمية	١٠	١٠٠	ـــــ	ـــــ	١٠	١٠٠
ن. القاسم	٧	٣٨،٩	١١	٦١،١	١٨	١٠٠
ن. المدحتية	٦	٤٦،٢	٧	٥٣،٨	١٣	١٠٠
ن. الشوملي	٨	٥٧,١	٦	٤٢،٩	١٤	١٠٠
ن. الطليعة	٤	٤٤،٤	٥	٥٥،٦	٩	١٠٠
المجموع	٣٥	٥٤،٧	٢٩	٤٥،٣	٦٤	١٠٠

المصدر :ــ الباحثة بالاعتماد على : جمهورية العراق ، وزارة العدل ، محكمة الأحوال الشخصية في الوحدات الإدارية لقضاء الهاشمية ، بيانات غير منشورة ، لعام ٢٠١٦ .

في حين سجلت أعلى حالات طلاق في ريف قضاء الهاشمية في ناحية القاسم أذ سجلت١١حالة طلاق بنسبة٦١،١ % تلتهما ناحيتي المدحتية وناحية الشوملي أذ سجلتا(٧و٦) حالة طلاق على التوالي بنسب بلغت (٥٣،٨ و٤٢،٩ %) في حين سجلت أقل حالات طلاق في ناحية الطليعة أذ بلغت ٥ حالة طلاق بنسبة (٥٥،٦)% .

التوزيع العددي والنسبي بحسب المستوى التعليمي :

من خلال جدول(٤)والشكل(٢) يتضح أن هناك ارتباط بين المستوى التعليمي وظاهرة الطلاق أذ بلغت أعلى نسبة لحالات الطلاق لمستوى الابتدائية أذ بلغت نسبة٢٦،٦% ومازالت حالات الطلاق لمن هم بمستوى المتوسطة ١٧،٢% أما لمستوى الأمية فقد بلغت نسبة١٤,١%من أجمالي حالات الطلاق في قضاء الهاشمية في حين بلغت نسبة مستوى اليقرأ ويكتب ١٢،٥ % من أجمالي حالات نسبة٢٦،٦% ومازالت حالات الطلاق لمن هم بمستوى المتوسطة ١٧،٢% أما لمستوى الأمية فقد بلغت نسبة١٤,١%من أجمالي حالات الطلاق في قضاء الهاشمية في حين بلغت نسبة مستوى اليقرأ ويكتب ١٢،٥ % من أجمالي حالات الطلاق في قضاء الهاشمية ، في حين تساوت النسب لمستويات الإعدادية والدبلوم أذ بلغت النسبة (١٠،٩%) لكل منهما من أجمالي حالات الطلاق في قضاء الهاشمية ،أما تحصيل البكالوريوس فقد سجل نسبة ٤،٧% من أجمالي حالات

شكل (١)التوزيع النسبي لحالات الطلاق حسب البيئة في قضاء الهاشمية وحسب الوحدات الادارية لعام ٢٠١٦

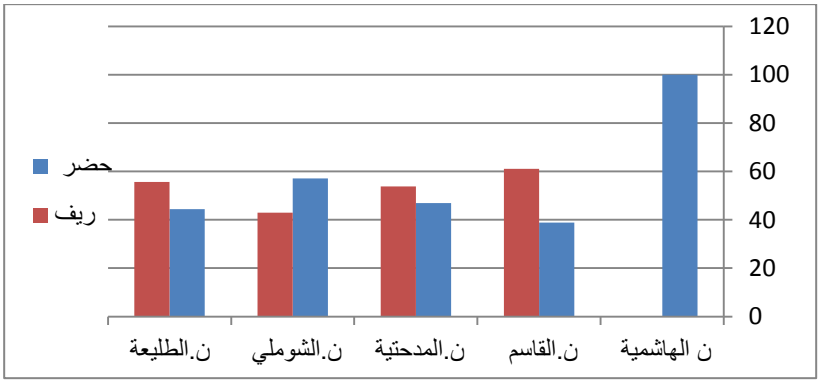

المصدر :ـــــ الباحثة بالاعتماد على جدول (٣).

جدول (٤)أجمالي حالات الطلاق في قضاء الهاشمية بحسب المستوى التعليمي لعام ٢٠١٦

المستوى التعليمي	أمي	يقرأ ويكتب	ابتدائية	متوسطة	أعدادي	دبلوم	بكالوريوس	ماجستير ودكتوراه	مجموع
العدد	٩	٨	١٧	١١	٧	٧	٣	٢	٦٤
النسبة	١٤,١	١٢،٥	٢٦،٦	١٧،٢	١٠،٩	١٠،٩	٤،٧	٣،١	١٠٠

المصدر : الباحثان بالاعتماد على :جمهورية العراق ، وزارة العدل ، محكمة الأحوال الشخصية في الوحدات الإدارية لقضاء الهاشمية ، بيانات غير منشورة لعام ٢٠١٦ .

شكل (٢)أجمالي حالات الطلاق في قضاء الهاشمية بحسب المستوى التعليمي لعام ٢٠١٦

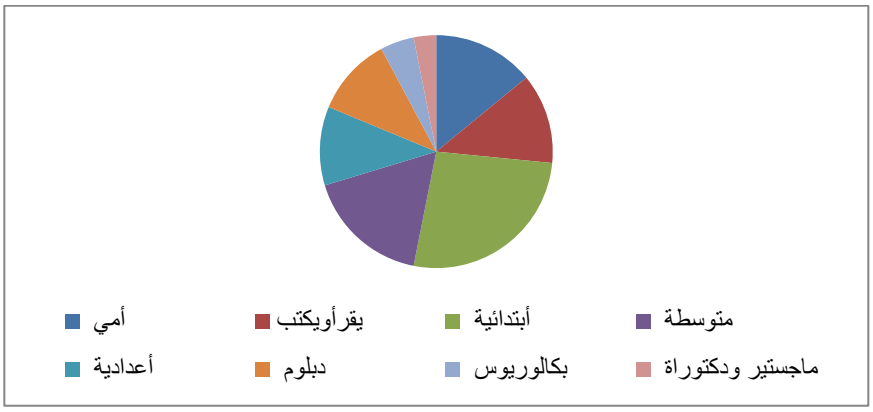

المصدر :ـــــ الباحثان بالاعتماد على جدول (٤).

الطلاق في قضاء الهاشمية ، في حين سجلت أقل نسبة لحالات الطلاق بالنسبة لشهادات الماجستير والدكتوراه أذ بلغت (٣،١%) من أجمالي حالات الطلاق في قضاء الهاشمية ،وهذا ما يوكد أن للتعليم دور مهم في الحد من ظاهرة الطلاق ، أذ يوضح بعض علماء الاجتماع من أن المتعلمين والمتعلمات أكثر نفورا للطلاق من غيرهم في تحمل الالتزامات الأسرية [٢] .

أذ تبين من خلال البحث أنخفاض ظاهرة الطلاق مع ارتفاع المؤهلات التعليمية ، أذ أن ارتفاع تلك المؤهلات تجعل الشخص مدركا لخطورة ظاهرة الطلاق وما ينجم عنها من أثار اجتماعية ونفسية ، كما أن مؤهلاتهم تجعل الوضع الاقتصادي أفضل من غيرهم من المستويات ، لذا فأن الخلفية الثقافية للزوجين دوراً كبيرا في استمرار الحياة الزوجية .[٣]

وظهر أن أعلى عدد لحالات الطلاق ظهر في ناحية القاسم بمستوى المؤهل الابتدائي أذ بلغ (٥)حالة طلاق تلتها ناحية الهاشمية بعدد حالات طلاق بلغ (٤)حالة ،في حين بلغت حالات الطلاق (٣) حالة طلاق في كل من ناحية الشوملي

وناحية الطليعة ، وسجلت أقل حالات طلاق في ناحية المدحتية أذ بلغت (٢) حالة طلاق فقط ، بمجموع كلي لحالات الطلاق بلغ ١٧ حالة طلاق .

التوزيع العددي والنسبي بحسب التركيب المهني

يقصد بالتركيب المهني نوع العمل الذي يؤديه الشخص بغض النظر عن نوع القطاع الاقتصادي ، فقد يكون هناك اختصاصيون في المجال الزراعي أو الصناعي أو التجاري أو السياحي فهو حسب المهنة يعد أخصائي[٤]، وللمهنة تأثير على الدخل الفردي للشخص.

ومن خلال الجدول (٦) والشكل (٣) يتضح أن أكبر نسبة لحالات الطلاق في قضاء الهاشمية كانت من نصيب ربات البيوت أذ بلغت حالات الطلاق بينهن ١٩حالة طلاق أي بنسبة ٢٩،٧ % من أجمالي حالات الطلاق في قضاء الهاشمية ويرجع السبب في ارتفاع حالات الطلاق بينهن الى عدم اختيارهن عدم امتلاكهن مورد اقتصادي ، في حين بلغت حالات الطلاق للكسبة والعاطلين ١٨ حالة طلاق أي بنسبة ٢٨،١% من حالات الطلاق في قضاء الهاشمية .

جدول (٥)التحصيل العلمي للمطلقين بحسب التحصيل العلمي في قضاء الهاشمية وحسب الوحدات الادارية لعام ٢٠١٦

الوحدات الادارية	أمي	يقرأ ويكتب	ابتدائية	متوسطة	أعدادي	دبلوم	بكالوريوس	ماجستير ودكتوراه	المجموع
ن. الهاشمية	٢	٢	٤	٢	ـــــ	ـــــ	ـــــ	ـــــ	١٠
ن. القاسم	٣	٢	٥	٤	٢	٢	ـــــ	ـــــ	١٨
ن. المدحتية	١	٢	٢	١	٢	٢	١	٢	١٣
ن. الشوملي	٢	١	٣	٢	١	٣	٢	ـــ	١٤
ن. الطليعة	١	١	٣	٢	٢	ـــ	ـــ	ـــ	٩
المجموع	٩	٨	١٧	١١	٧	٧	٣	٢	٦٤

المصدر :ــ الباحثان بالاعتماد على: جمهورية العراق ، وزارة العدل ، محكمة الأحوال الشخصية في قضاء الهاشمية ،بيانات غير منشورة لعام٢٠١٦ .

جدول (٦)التوزيع العددي والنسبي للمطلقين بحسب المهنة في قضاء الهاشمية لعام ٢٠١٦

المهنة	متقاعد	موظف	عسكري	طالب	عاطل وكاسب	ربة بيت	المجموع
العدد	٧	٩	٥	٦	١٨	١٩	٦٤
النسبة %	١٠،٩	١٤،١	٧،٨	٩،٤	٢٨،١	٢٩،٧	١٠٠

المصدر :ــ الباحثان بالاعتماد على: جمهورية العراق ، وزارة العدل ، محكمة الأحوال الشخصية في قضاء الهاشمية ،بيانات غير منشورة لعام ٢٠١٦ .

يوضح جدول (٧) التباين المكاني لحالات الطلاق بحسب المهنة للنواحي حيث ترتفع حالات الطلاق لربات البيوت في ناحية القاسم أذ بلغت(٨)حالات طلاق ،في حين بلغت ٤ حالة طلاق بالنسبة للعاطلين والكاسبين ، أما بالنسبة لحالات الطلاق للشرائح الاخرى من المجتمع فقد كانت متقاربة .

المتغيرات ذات الصلة بظاهرة الطلاق

هناك العديد من المتغيرات التي يتأثر بها الطلاق ومنها الخلفية الحضرية ومستوى التعليم ، وسوف نوضح أهم المتغيرات ذات الصلة بظاهرة الطلاق وفقا لما يتوفر من بيانات .

جدول (٧)التوزيع العددي لحالات الطلاق حسب المهنة وحسب البيئة في قضاء الهاشمية لعام ٢٠١٦

الوحدات الادارية	متقاعد	موظف	عسكري	طالب	عاطل وكاسب	ربة بيت	المجموع
.ن الهاشمية	٢	١	١	١	٢	٣	١٠
ن. القاسم	١	٢	١	٢	٤	٨	١٨
ن. المدحتية	٢	٢	ـــ	٢	٤	٣	١٣
ن. الشوملي	٢	٣	ـــ	١	٥	٣	١٤
ن. الطليعة	ـــ	١	٣	ـــ	٣	٢	٩
المجموع	٧	٩	٥	٦	١٨	١٩	٦٤

المصدر :ـــ الباحثة بالاعتماد على :جمهورية العراق ، وزارة العدل ، محكمة الأحوال الشخصية في قضاء الهاشمية ،بيانات غير منشورة لعام .٢٠١٦

العامل الاقتصادي

تضمنت استمارة الاستبيان سؤال عن تقييم المطلق أو المطلقة لدخله الشهري وقد أدرجت نتائج الاستبيان في الجدول (٨) أذ تبين أن العينة التي كانت دخولهم بمستوى الرديء بلغت نسبة (٥٠ % من اجمالي العينة) بينما (١٨،٨ %) أشاروا الى ان دخولهم بمستوى المتوسط ، في حين سجلت نسبة ذوي الدخول الجيدة الى ٣١،٨% من اجمالي العينة .

ولأجل معرفة العلاقة القائمة بين مستوى الدخل الشهري ونسب الطلاق تم تطبيق معامل الارتباط سيبرمان ***** وقد ظهر انه يساوي واحد وبهذا فمعامل الارتباط بهذا يشير الى علاقة طردية قوية تامة بين المتغير الاقتصادي وحالات الطلاق .

جدول (٨)توزيع حالات الطلاق بحسب الدخل الشهري في قضاء الهاشمية لعام ٢٠١٦

المستوى الاقتصادي	رديء	متوسط	جيد	المجموع
العدد	٣٢	١٢	٢٠	٦٤
النسبة%	٥٠	١٨،٨	٣١،٢	١٠٠

المصدر : الباحثان بالاعتماد على استمارة الاستبيان الموزعة في الوحدات الادارية لقضاء الهاشمية .

العوامل والمتغيرات الاخرى

وتشمل هذه العوامل طبيعة السكن وعائديه السكن .

أظهرت استمارة الاستبيان أن حالات الطلاق كان الزوجان يسكنان مع الاهل بنسبة ٥٠% من أجمالي العينة ، الأمر الذي يشير الى ارتباط ظاهرة الطلاق بالاكتظاظ السكاني وما يترتب على السكن مع الاهل من ظهور مشاكل اجتماعية والتدخل في شؤون الزوجين ،الأمر الذي يؤل الى تفاقم المشاكل وازدياد حالات الطلاق ، أما نسبة المطلقين من المؤجرون بلغت ٣٥% من أجمالي حالات الطلاق ، في حين بلغت نسبة المطلقين ممن يعيشون في مساكن مستقلة ١٥% من أجمالي حالات الطلاق .

وترتبط حالات الطلاق بنوع المسكن وجودته حيث أظهرت استمارة الاستبيان أن ٣٠ حالة طلاق كانت لأصحاب المساكن ذات النوعية الرديئة أي بنسبة ٦٠% من أجمالي العينة ، بينما أشار ٣٠% من أجمالي العينة لأصحاب المساكن بمستوى المتوسط ، في حين أشار الى أن ١٠% الى أصحاب المساكن ذات النوع الجيد .

كما أظهرت استمارة الاستبيان أن حالات الطلاق تتأثر الحياة الزوجية أذ تبين أن ١٢ حالة طلاق كانت مدة الحياة الزوجية أقل من سنة ، بينما سجلت حالات الطلاق ٣٠ حالة للمدة الزوجية بين ١ــــــــ٥ سنوات ، بينما بلغت حالات الطلاق للعينة الذين مضى على زواجهم أكثر من ٥ سنوات فبلغت حالات الطلاق ٨ حالة طلاق ، وعند تطبيق معامل سيبرمان ظهر أنه يساوي ٠،٧٧ وهي علاقة قوية تشير الى شيوع ظاهرة الطلاق لدى الذين لم يمض على زواجهم سوى مدة قليلة .

استمارة استبيان

عائدية السكن	ملك	إيجار	مع الاهل
نوع السكن	جيد	متوسط	رديء
مدة الحياة الزوجية	أقل من سنة	١ــــ٥	أكثر من ٥سنوات
مقدار الدخل	جيد	متوسط	رديء
العمر عند الزواج	أقل من ٢٠سنة		أكثر من ٢٠ سنة

الاستنتاجات والتوصيات

١- أظهرت الدراسة وجود تباين كبير في توزيع حالات الطلاق بحسب الوحدات الادارية لقضاء الهاشمية ، أذ أحتل ناحية القاسم المرتبة الاولى في عدد حالات الطلاق أذ سجلت ١٨ حالة طلاق وانخفضت في الوحدات الإدارية الأخرى .

٢- تبين من خلال الدراسة أن نسب الطلاق تنخفض في ريف قضاء الهاشمية أذ بلغت نسبة ٤٥،٣ % مقارنة في حضر قضاء الهاشمية أذ بلغت نسبة ٥٤،٧% من حالات الطلاق لعام ٢٠١٦.

٣- اظهرت الدراسة أن هناك ارتباط قوي بين المستوى التعليمي وظاهرة الطلاق أذ سجلت أعلى نسبة لمستوى الابتدائية أذ بلغت نسبة ٢٦،٦% من حالات الطلاق المسجلة في قضاء الهاشمية .

٤- تبين من خلال الدراسة أن أعلى نسبة بحسب المهنة سجلت الى ربات البيوت في قضاء الهاشمية أذ بلغت نسبة ٢٩،٧% من أجمالي حالات الطلاق .

٥- ترتبط حالات الطلاق بالعامل الاقتصادي ارتباطا كبير أذ سجلت ٣٢ حالة طلاق لدخولهم بالمستوى الرديء أي بنسبة ٥٠%.

٦- أظهرت الدراسة أن أكثر حالات الطلاق كان سببها سكن الزوجان مع الأهل أذ سجلت نسبة ٥٠% من حالات الطلاق المسجلة في قضاء الهاشمية وهذا يشير الى وجود علاقة عكسية بين حالة السكن وحالات الطلاق.

٧- أظهرت الدراسة أن ١٢ حالة طلاق كانت مدة الحياة الزوجية أقل من سنة.

٨- العمل على توفير مكاتب للإرشاد ومعالجة الحالات النفسية الى جانب معالجة المشاكل الزوجية .

٩- التركيز الإعلامي والمنهجي على خطورة ظاهرة الطلاق وما تتبعها من أثار على الفرد والمجتمع .

١٠- توصي الدراسة بضرورة توفير سكن ملائم للمتزوجين لتلافي المشاكل الزوجية.

١١- التركيز الإعلامي على خطورة ظاهرة الطلاق وما تتبعها من أثار على الفرد والمجتمع .

الهوامش والمصادر

(١) يونس حمادي علي ، مبادئ علم الديمغرافية ، دراسة السكان ،ط١، ص٣٧٩ـــــ٣٨٠.

(٢) صادق جعفر أبراهيم ،التركيب السكاني في محافظات الفرات الأوسط ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ،كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٣، ص١٧٣.

(٣) عبير ضيدان أبراهيم ، التباين المكاني لحالات الزواج والطلاق لسكان قضاء الأعظمية للمدة ١٩٨٧ـــــ ٢٠٠٠ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ،كلية التربية ،أبن رشد ، جامعة بغداد ،٢٠٠١،ص١٢٩.

(٤) حسين عليوي ناصر الزيادي ، تباين خصائص السكان في سلطنة عمان حسب تعداد ١٩٩٣،رسالة ماجستير ،كلية التربية ،جامعة البصرة ،٢٠٠٥ ،ص٢٠٠.

(٥) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية احصاء بابل ، تقديرات السكان لسنة ٢٠١٦.

(٦) جمهورية العراق ، وزارة العدل ، محكمة الأحوال الشخصية في الوحدات الإدارية لقضاء الهاشمية ، بيانات غير منشورة لعام ٢٠١٦.

(٧) اركان مظهر راضي حسن الفرحاني ، اياد عايد والي ، استخدام نظم المعلومات الجغرافية في تصميم وتحليل الخرائط بعض الظواهر الطبيعية في محافظة القادسية ، مجلة القادسية للعلوم الانسانية ، المجلد (٢١) العدد (٤) ،السنه ٢٠١٨.
http://qu.edu.iq/journalart/index.php/QJHS/article/view/109/58

(٨) دنيا شكر عباس النجار ، حسين اسماعيل يحيى تحليل مكاني لخدمات التعليم الثانوي في ناحية الشافعية باستخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية gis، مجلة القادسية الانسانية ، المجلد (٢١) العدد (٤) ،السنه ٢٠١٨.
http://qu.edu.iq/journalart/index.php/QJHS/article/view/161/77

****الصيغة الإحصائية لمعامل أرتباط الرتب لسبيرمان هي :ـــــ

ر=معامل الارتباط، ف=مجموع الفرق بين النسبة المئوية لمساحة الأحياء للمدينة وعدد السكان الذين يعيشون عليه ان= عدد المشاهدات(القيم)،بينما (١،٦) عدد ثابت. المصدر :ـــ محمد أزهر السماك ،علي عباس العزاوي ، البحث الجغرافي بين المنهجية والأساليب الكمية والتقنية المعلوماتية المعاصرة ،الطبعة الأولى ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،الأردن ،٢٠١١،ص٢٥١.

Reference

(1)Yunus Hammadi Ali, Principles of Demography, Population Study, Edition 1, pp. 379-380.

(2)Sadiq Jaafar Ibrahim, Population Composition in the Middle Euphrates Governorates, PhD thesis (unpublished), Faculty of Arts, Basra University, 2003, p. 173.

(3)Abeer Dhaidan Ibrahim, Spatial Variation of Cases of Marriage and Divorce of the Adhamiya District Residents for the Period 1987-2000, Master Thesis (unpublished), College of Education, Ibn Rushd, University of Baghdad, 2001, p. 129.

(4)Hussein Aliwi Nasser Al-Ziyadi, Variation of population characteristics in the Sultanate of Oman according to the 1993 census, Master Thesis, College of Education, Basra University, 2005, p. 200.

(5)Ministry of Planning, Central Bureau of Statistics, Babil Statistics Directorate, Population Estimates for 2016.

(6)The Republic of Iraq, Ministry of Justice, Personal Status Court in the administrative units of Al-Hashemiya Judiciary, unpublished data for 2016.

(7)Arkan Mazhar Radi Hassan Al-Farhani, Iyad Ayed Wali, The Use of Geographic Information Systems in Designing and Analyzing Maps Some Natural Phenomena in Al-Qadisiyah Governorate, Al-Qadisiyah Journal for Human Sciences, Volume (21) Issue (4), year 2018. http: // qu .edu.iq / journalart / index.php / QJHS / article / view / 109/58

(8)Dunia Shukr Abbas Al-Najjar, Hussein Ismail Yahya Spatial analysis of secondary education services in the Shafi'i sub-district using geographic information systems technology (GIS), Qadisiyah Humanitarian Magazine, Volume (21) Issue (4), year 2018. http://qu.edu.iq/journalart/index.php/QJHS/article/view/161/77.